غرفة دعم المجتمع المدني

مجموعة العمل التخصُّصية

أولويات الحماية للسوريين والسوريات

تقرير

تم إطلاق مجموعة العمل التخصصية حول "أولويات الحماية للسوريين والسوريات " رقميًا في ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٢، وعقدت ١٦ اجتماعًا افتراضيًا على مدار ٦ أشهر تلاها اجتماع شخصي في جنيف، في الفترة من ٢ إلى ٤ مايو، ٢٠٢٣

فهرس

خلفية ٢

نبذة عن مخرجات المجموعة ٣

الرسالة الختامية والتوصيات ٤

خلفية

تم إنشاء مجموعة العمل التخصصية حول "أولويات الحماية للسوريين والسوريات" من طرف غرفة دعم المجتمع المدني السوري التابعة لمكتب المبعوث الخاص لسوريا في أكتوبر ٢٠٢٢ للاستفادة من تجارب وخبرات أعضاء الغرفة في القضايا المتعلقة بحماية المدنيين، ولتأمين مساحة لمناقشة وتحديد أولويات الحماية الرئيسية والاحتياجات والتوصيات ذات الصلة.

بعد أشهر من التعاون الافتراضي، اجتمع أعضاء مجموعة العمل التخصصية على مدى ثلاثة أيام في جنيف، من ٢-٤ مايو ٢٠٢٣، حيث انخرط أعضاء وعضوات المجموعة مع فريق مكتب المبعوث الخاص وقدموا تحديثات عن عملهم، وناقشوا التوصيات السياساتية ذات الصلة، كما قدموا ملخصا للمناقشات والتوصيات الرئيسية لفريق مكتب المبعوث الخاص لسوريا وأعضاء المجموعة الدولية لدعم سوريا ومانحي غرفة دعم المجتمع المدني.

وأكدت المجموعة في ختام الاجتماع أن الحل السياسي المستند إلى قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) يظل أساسياً، وأنه لا سبيل للخروج من الجمود السياسي الحالي دون ضمان بيئة آمنة ومعالجة عدد من القضايا الأساسية، والتي تشمل:

١. معالجة قضية الحرمان غير المشروع من الحرية لدى جميع أطراف النزاع.
٢. ضمان بيئة آمنة وهادئة ومحايدة كمسار ضروري لعودة اللاجئين والنازحين بالداخل السوري.
٣. الوثائق المدنية والأوراق الثبوتية (بما في ذلك وثائق السفر ووثائق الحالة المدنية أو وثائق الملكية).

نبذة عن مخرجات المجموعة

تتفاقم احتياجات الحماية في سورية نتيجة الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان بما يشمل الاعتقال التعسفي والاختطاف والاختفاء القسري والتعذيب، والبنية التحتية المدمرة، والعنف، وغياب الاوراق الثبوتية و موجات النزوح الممتدة والمتعددة، في سياقات معقدة تشوبها قيود الوصول والخدمات غير الكافية، فضلاً عن التدهور الاقتصادي، ونقص السلع الغذائية الأساسية والطبية، والتلوث بالذخائر المتفجرة، وآثار جائحة كورونا، و الزلزال الذي أصاب سورية و تركيا شهر شباط ٢٠٢٣ في ظل تراجع الموارد الطبيعية، مما يؤدي إلى تفاقم مخاطر الحماية ومواطن الضعف بشكل مضاعف في أحيان كثيرة. في ذات السياق، يتم انتهاك حقوق اللاجئين واللاجئات في دول الجوار ولعل أبرز تلك الانتهاكات، الإعادة القسرية إلى بيئات غير آمنة، من النواحي الأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

الجدير بالذكر، أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤ لسنة ٢٠١٥ طالب جميع الأطراف باتخاذ كل الخطوات الملائمة لحماية المدنيين والمدنيات، بمن فيهم/ن أفراد الجماعات العرقية، والدينية، والمذهبية المختلفة ويؤكد في هذا الصدد أن السلطات السورية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها. كما يحث القرار جميع أطراف العملية السياسية التي تتولى الأمم المتحدة تيسيرها على الالتزام بالمبادئ التي حددها الفريق الدولي لدعم سورية، بما في ذلك الالتزام بوحدة سورية واستقلالها وسلامة أراضيها وطابعها غير الطائفي وضمان استمرارية المؤسسات الحكومية وحماية جميع السوريين والسوريات بغض النظر عن العرق أو المذهب الديني، وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء البلد. كما يدعو جميع الأطراف للإفراج عن المحتجزين والمحتجزات بشكل تعسفي، لاسيما النساء والأطفال، ويطالب بأن توقف جميع الأطراف بشكل فوري أي هجمات موجهة ضد المدنيين والمدنيات والأهداف المدنية. ويؤكد القرار كذلك على الحاجة الماسة إلى تهيئة الظروف المواتية للعودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين/ات والنازحين/ات داخلياً إلى مناطق سكناهم/ن الأصلية أو أي مكان يختارونه وتأهيل المناطق المتضررة وفقا لأحكام القانون الدولي.

الأولويات الأكثر إلحاحاً[١]:

حددت المجموعة من خلال اجتماعاتها الدورية التي تواترت كل أسبوعين لمدة أربعة أشهر، قائمة بأولويات السوريين والسوريات، وتم اختيار الأولويات الأكثر إلحاحاً نظراً للظروف الراهنة، مع مراعاة القدرة على تحقيق تقدم بها. شكلت هذه القضايا العاجلة:

١. المحرومون/ات من الحرية (المعتقلون/ات، والمختطفون/ات والمحتجزون/ات والمفقودون/ان) عند كافة أطراف النزاع.
٢. اللاجئون/ات والنازحون/ات والبيئة الآمنة

[١] قبل إعداد الرسالة الختامية تم الاتفاق على أن قضية النساء هي قضية تقاطعية تدخل في جميع المفاهيم والإجراءات والمتطلبات، والأمر ذاته ينطبق على القضايا المتعلقة بذوي/ات الإعاقة والأطفال.

٣. الأوراق الثبوتية

الرسالة الختامية والتوصيات [٢]

أولويات حماية السوريين/ات

البيئة الآمنة من منظور الحماية

مقدمة:

"السيدات والسادة الضيوف الكرام،

باسم مجموعة أولويات حماية السوريين والسوريات، إحدى مجموعات غرفة دعم المجتمع المدني لمكتب المبعوث الخاص لسورية السيد غير بيدرسون، نتوجه لكم بجزيل الشكر على قدومكم للاستماع لنا.

سأبدأ حديثي بما قاله أحد زملائنا في هذه المجموعة ووافق على كلامه معظم أعضائها وعضواتها أنه نحن كسوريين ينتابنا القلق عند الوقوف أمام موظف الجوازات عند الخروج والدخول لأي بلد ننتظر بترقب سماع صوت الختم، ووقتها نشعر بالارتياح ونتنفس الصعداء.

نحن كمجموعة من المجتمع المدني ننقل لكم أصوات سورية ونؤكد على أن الحل السياسي المبني على القرار ٢٢٥٤ هو الأساس ولن يتم الخروج من حالة الاستعصاء السياسي الحالية دون توفر البيئة الآمنة والعمل على العديد من القضايا الأساسية ومنها:

١. قضية (الحرمان من الحرية) وهو مصطلح قصدنا به وأجملناه للإشارة إلى المعتقلين والمخطوفين والمفقودين والمخفيين قسراً.
٢. كما أنه لا حل في سورية دون حل عادل يراعي ملايين النازحين واللاجئين وإثبات حقهم بالعودة الطوعية والكريمة والآمنة.
٣. بالإضافة إلى حق كل السوريين بالوصول المرن إلى الأوراق الثبوتية سواء وثائق السفر أو الأحوال المدنية أو وثائق الملكية.

[٢] تم الاتفاق على نص هذه الرسالة وتقديمها من قبل أعضاء المجموعة إلى نائبة المبعوث الأممي الخاص لسورية، وممثلي/ات الدول الأعضاء بالمجموعة الدولية لدعم سورية، والجهات المانحة لغرفة دعم المجتمع المدني

البيئة الآمنة هي أساس لأي حل مستدام في سورية وعلى الرغم من أن هذه الحقيقة معترف بها من قبل الكثيرين إلا أن الواقع الحالي مختلف في سورية والبلدان المضيفة للاجئين التي يعيش بها ملايين السوريين، و إن أي حلول جزئية لن تؤدي إلا إلى إطالة معاناة السوريين و تفاقم النزاع و بالتالي هذا سيؤدي إلى تدمير ما تبقى من تماسك اجتماعي في البلد، كما شدد قرر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٢٥٤ على تهيئة الظروف للعودة الآمنة و الطوعية للاجئين و النازحين وإلى مناطق سكناهم الأصلية أو ما يختارونه وإعادة تأهيل المناطق المتضررة.

إن الوضع الأمني وتداعياته في سورية هو العقبة الرئيسية أمام أي عودة واسعة ونهائية حيث يواجه العائدون إلى مختلف المناطق خطراً حقيقاً يتمثل في احتجازهم بشكل تعسفي، كما يفرض على السوريين باختلاف مناطقهم إجراءات أمنية تمنعهم حتى من التصرف بممتلكاتهم وتعيق حركتهم.

كما أن مراسيم العفو هي خطوة إيجابية نحو بناء الثقة بين جميع الأطراف إلا أنه لا بد من آليات تطبيق واضحة لها تتضمن إلغاء المتابعات الأمنية التي تعيق حركة السوريين وتمنعهم من إصدار الوكالات والتصرف بالملكيات وإعادة الملكيات التي تمت مصادرتها بموجب تلك المتابعات وتسهيل حركة المدنيين بين خطوط التماس.

أيضاً، إن ملف المعتقلين والمختطفين والمختفين قسراً بتشعباته هو من أهم عوامل البيئة الآمنة وعليه فإن على جميع الأطراف إصدار قوائم بأسماء المعتقلين لديهم والسماح لهم بالتواصل مع عائلاتهم ومحاميهم بالإضافة للسماح بدخول المنظمات الأممية والدولية بما فيها الصليب الأحمر الدولي لأماكن الاحتجاز.

إن ضمان حق اللاجئين السوريين بالعودة بشكل آمن إلى مناطق سكنهم الاصلية أو ما يختارونه يتطلب تسهيل عمل مفوضية اللاجئين للعب دورها في وضع آلية مراقبة للعودة بحيث تخضع كل قوانين اللاجئين لمنظومة الحماية ودعم مشاريع الحماية القانونية للاجئين لا سيما في دول اللجوء المجاورة لسورية.

إن الأوراق الثبوتية والرسمية هي عامل أساسي ومتقاطع بشكل كبير مع القضايا السابقة (الأمني، اللاجئين، المعتقلين) حيث من غير الطبيعي ربط استخراج الأوراق الرسمية بقضية الملاحقات الأمنية ومن الطبيعي جداً عدم تسيس هذا الملف باعتباره أبسط حقوق الإنسان، بالإضافة إلى عدم التلاعب بملف الأوراق الثبوتية وخاصة بقضية الملكيات والأحوال المدنية.

يجب أن يتم إصدار كل الوثائق الرسمية لكل السوريين الذين يفتقدون إثبات الهوية وذلك إما بشكل مباشر أو عبر السفارات أو القنصليات السورية من خلال إجراءات مبسطة وميسرة كما يجب وضع الإجراءات اللازمة لمعالجة رسمية الوثائق الصادرة من قبل سلطات الأمر الواقع خارج مناطق سيطرة الحكومة السورية.

إن دعم مشاريع التعافي التي تحسن الوضع الاقتصادي في سورية وما يتبعها من جذب لاستثمارات محلية وعربية وفتح المعابر ووصول المساعدات بكل الطرق الممكنة وتحسين الخدمات وتأهيل المرافق العامة، مجتمعة مع العوامل السابقة هي التي تساعد في تحقيق البيئة الآمنة المنشودة وتوقف عمليات الهجرة وتمثل عمودا رئيسيا في قضية عودة اللاجئين.

الخاتمة:

نؤمن كممثلين وممثلات عن جزء من المجتمع المدني وكأعضاء وعضوات في مجموع أولويات الحماية بأن تلك الأولويات أكثر بكثير مما تم عرضه في هذا التقرير. كما نؤمن بأن العمل على هذا الملف لا يجب أن ينتهي هنا، كوننا ما زلنا في حالة عدم استقرار مستمرة. لهذا، نتمنى أن يكون هذا التقرير بداية لتقارير أخرى وأعمال حقيقية على الأرض تسير بنا نحو سورية التي يطمح بها الشعب السوري بمختلف انتماءاته."

تقرير - مجموعة العمل التخصصية حول أولويات الحماية للسوريين والسوريات-٢٠٢٣

تم إنشاء غرفة دعم المجتمع المدني (CSSR) في يناير ٢٠١٦ من قبل مكتب المبعوث الخاص لسوريا كآلية للتشاور مع مجموعة واسعة ومتنوعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. من خلال CSSR، يمكن للجهات الفاعلة في المجتمع المدني الاجتماع والتفاعل وتقديم رؤاهم وأفكارهم إلى مكتب المبعوث الخاص والجهات الفاعلة ذات الصلة في الأمم المتحدة، وكذلك أصحاب المصلحة الدوليين.

تهدف هذه الآلية إلى جعل عملية الوساطة في الأمم المتحدة أكثر شمولاً.

يقع الإشراف العام والتوجيه على CSSR على عاتق OSE-Syria.
تم تفويض مركز NOREF النرويجي لحل النزاعات والمؤسسة السويسرية للسلام من قبل OSE لتقديم الخبرة المنهجية والدعم التشغيلي والتقني للعملية.

الآراء الواردة في هذا التقرير تعبر عن ملخصات الأنشطة المختلفة ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الأمم المتحدة.